تأثر الاندماجات المصرفية بتأسيس الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)

Banking mergers influenced by the establishment of the General Agreement on Trade in Services(GATS)

الدكتور

حاتم فهد العبيدي

وزارة التربية

Dr. Hatim Fahad Al-Obaidy

المدرس المساعد

سعد حسن علي

الجامعة العراقية/ كلية الإدارة والاقتصاد

Saad Hassan Ali

الملخص

توفر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وملحقها الخاص بالخدمات المالية الإطار القانوني الدولي لتنظيم التجارة عبر الحدود في الخدمات المالية وتحريرها ضمن نطاق منظمة التجارة العالمية. وتعنى هذه الدراسة بالأحكام الرئيسة للاتفاقية وأثرها في التنظيم المالي المحلي والدولي من خلال الربط بينها وبين حركة الاندماج المصرفي التي نشطت على الصعيدين المحلي والدولي كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للوحدات المصرفية، وبذلك تنطلق الدراسة من هدف أساس يتمثل بمعرفة مدى تطبيق استراتيجية الاندماج المصرفي من قبل المصارف للحفاظ على حصتها السوقية ومستوياتها التنافسية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن عملية الاندماجات المصرفي أحدى الاستراتيجيات التي تلجأ إليها المصارف للتكيف مع المستجدات التي تطرأ على السوق لتقوية قدرتها التنافسية، لذلك كل موجة من موجات الاندماجات التي حدثت على مستوى العالم ارتبط بتغير ما سواء على مستوى الاقتصاد القومي لدولة ما أو على مستوى الاقتصاد الدولي، ومن خلال استقراء البيانات المتاحة لموجة الاندماجات الضخمة التي حدثت في نهاية التسعينات والتي بدأت منذ نهاية 1997 وبداية 1998 واستمرت حتى 2002 بين مؤسسات مالية ضخمة ترتبط بشكل كبير بالمتغيرات التي حدثت في تلك الفترة ويعد تأسيس الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات من أهم تلك الإحداث وأكثرها دفعاً نحو هذه الموجة من الاندماجات.

Abstract

The GATS and its Annex on Financial Services provide the international legal framework for the regulation and liberalization of cross-border trade in financial services within the WTO.This study is concerned with the main provisions of the Convention and their impact on domestic and international financial regulation through the linkage between the wave banking merger, which has been active locally and internationally as a strategy to enhance the competitiveness of banking units. The study found several results, the most important of which is that the process of banking mergers is one of the strategies used by banks to adapt to developments in the market to strengthen their competitiveness, so each wave of mergers that occurred at the level of the world was linked to change both at the level of the national economy of a state or At the level of the international economy.

By extrapolating the data available to the huge wave of mergers that took place at the end of the nineties, which started from the end of 1997 and the beginning of 1998 and continued until 2002 between large financial institutions that are closely related to the changes that took place in that period. The establishment of the General Agreement on Trade in Services (GATS) is one of the most important events that have led to this wave of mergers.

المقدمة

بهدف تنظيم التجارة الدولية في الخدمات بعدما ارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج القومي للدول المتقدمة والتجارة الدولية بفعل التقدم التكنولوجي الذي نتج عن ثورة المعلومات والاتصالات، ارتأت الدول المتقدمة تأسيس اتفاقية تتولى تأطيرها بهدف تحرير التجارة فيها على المستوى الدولي، وتمت لها ذلك في اتفاقية اورجواي1993الشهيرة التي نتجت عنها الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (جاتس)، وأخذت على عاتقها تصنيف القطاعات الرئيسة للخدمات القابلة للاتجار (Tradeable Services)-كما أطلقت عليها الاتفاقية- وشرّعت لها الأحكام والمبادئ بغية تحريرها، فقد شملت حزمة من قطاعات الخدمات من ضمنها الخدمات المصرفية وانطلقت باتجاه تحرير حركة الخدمات المصرفية وموردیها سواءً كانوا أشخاص معنويين أو طبيعيين من خلال إلغاء القيود التي تضعها الدول على حركة كل من رؤوس الأموال وموردي الخدمات المصرفية، على أساس مبدأي النفاذ الى الأسواق والمعاملة الوطنية.

فقد وضعت الاتفاقية الصناعة المصرفية أمام خيار لاثاني له وهي المنافسة الشديدة، وكشفت المظلة التي تعمل تحتها بعض الأنظمة المصرفية، ولذلك كان الاندماج أمثل واقرب استراتيجية تتبعها المصارف، على اعتبار أنها من أهم وسائل النمو الخارجي، لتقوى على مواجهة مستجدات هذه المرحلة، ولتضمن الحفاظ على أسواقها وعملائها، أو العمل على مد نشاطها الى أسواق كانت مغلقة أمامها. لذلك ركبت المصارف وفي كافة أنحاء العالم موجة الاندماج المصرفي، وحدثت في هذه الفترة موجة كبيرة من الاندماجات المصرفية بأعداد كبيرة وأقيام مهولة بلغت ترليونات الدولارات، وأنتجت مؤسسات مالية ضخمة تنتج عدد كبير من الخدمات المصرفية التقليدية منها والحديثة، وتزاول نشاطاتها في دول عدة من خلال فروعها المنتشرة في عدد كبير من دول العالم.

تنطلق الدراسة من **فرضية** مفادها أن اتفاقية الجاتس كان لها تأثيراً مهماً في اندفاع المصارف نحو اتباع استراتيجية الاندماج لتعزيز قدراتها التنافسية وبالتالي أدت الى انتشار حركة الاندماجات المصرفية التي حدثت أثناء وبعد عقد الاتفاقية.

وتهدف الدراسة: تحليل بعض جزئيات الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وتركز على تواريخ مهمة ونقطة انطلاقتها وتاريخ نفاذها وفي الجانب الأخر استقراء بعض بيانات الاندماجات المصرفية المتوفرة التي زامنت عقد الاتفاقية أو تلك التي تلتها بفترة بسيطة، سعياً لإثبات فرضية الدراسة.

تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث، تناول الأول مفهوم الاتفاقية وتاريخ الاتفاق عليها وتاريخ نفاذها والأحكام التي تستند عليها، فضلاً عن أهم الخدمات التي شملتها، مُركزّين على مفهوم الخدمات المالية والمصرفية، وخصص المبحث الثاني لدراسة مفهوم الاندماج المصرفي وأهم نظرياته واستعراض بعض مراحل الاندماجات التي حدثت قبل عقد الاتفاقية، ومن جانب أخر التركيز على الاندماجات التي حدثت بعد توقيع الاتفاقية، وتناول المبحث الأخير بعض جوانب المصارف الشاملة التي تعتبر من المستجدات

التي طرأت على عمل الصناعة المصرفية ومدى وعلاقة الاندماجات المصرفية التي حدثت في الفترة الأخيرة بالنشاط المصرفي الشامل، وتناول المبحث أيضاً مدى تأثر حركة الاندماجات المصرفية على التنافسية في الدول المتقدمة والدول النامية، فضلاً عن الخاتمة.

المبحث الأول

ماهية اتفاقية تحرير تجارة الخدمات

أولاً: مفهوم الاتفاقية وتاريخها

اقتصرت قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (General Agreement on Tariffs and Trade(GATT))على تنظيم التبادلات السلعية فقط، وبفعل تزايد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات وعلى مستوى العلاقات التجارية الدولية وبشكل دقيق الفوائض التي باتت تسجله جانب الخدمات (التجارة غير المنظورة)، وارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، دفعهم إلى تأطير الخدمات القابلة للاتجار في اتفاقية تعنى بتنظيم التجارة في الخدمات وتشرعن تحريرها على المستوى الدولي من خلال إلغاء القيود المحِددة لعبورها للحدود الدولية، وقد ارتأت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ادراجها ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في جولة الاورجواي.

لم يكن أدراج موضوع تحرير تجارة الخدمات في جولة الاورجواي مفاجئاً أو موضوعاً حديث العهد، لأنه سبق وأن طرح في مثل هذه المحافل، فقد تضمن ميثاق هافانا[1]الخدمات في المادة (53الفقرة1)إلى جانب تحرير تجارة السلع في عام 1948 ضمن مشروع تأسيس منظمة التجارة الدولية (ITO) التي لم تَرَ النور لعدم مصادقة الإدارة الأمريكية المتمثلة بإدارة ترومان عليها بحجة رفضها من قبل الكونجرس. فقد اكتفت الدول الموقعة آنذاك باتفاقية الجات. وكانت الولايات المتحدة تحاول أدراج تجارة الخدمات إلى جانب تحرير السلع منذ سبعينات القرن الماضي، بضغط من الشركات المتعددة الجنسيات وجهات أخرى، وتجلى ذلك في تغيير القانون التجاري الأمريكي عام 1978 الذي أصبح ينص أن التجارة تشمل تجارة السلع جنباً إلى جنب مع الخدمات، وبعدما عدتْ العدة من تخصيص الكوادر في هذا المجال ودراسة الموضوع من جميع نواحيه وسن القوانين والتشريعات المناسبة لتحريرها تقدمت بطلب إلى الاجتماع الوزاري للجات عام 1982 لإعداد برنامج تحضيري لمفاوضات دولية متعددة الأطراف لتحرير تجارة الخدمات، وقد تم طرحها في جولة الاورجواي التي بدأت أعمالها عام 1986.(Eckert, 1995,45)

وكان تحرير تجارة الخدمات المالية مصدر خلاف حتى نهاية الجولة عام 1993، وقررت الدول الأعضاء الاستمرار في المفاوضات بهذا الشأن وتوصلت الى اتفاقية مؤقتة عام 1995، أما الاتفاقية

(1)- ميثاق هافانا أو ميثاق منظمة التجارة الدولية (International Trade Organization) الذي نتج عن مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف الذي دعا اليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لانشاء منظمة تعنى بقضايا التجارة والتوظيف وبدأ اعماله في لندن واستكل في جنيف واختتم في هافانا عاصمة كوبا عام 1948.

النهائية فقد برزت للوجود نهاية عام1997 وقدم(70) عضواً من أعضاء منظمة التجارة العالمية تعهداتها وجداول التزاماتها لتحرير تجارة الخدمات المالية، واتفق الأعضاء على إلحاقها بالاتفاقية تحت تسمية البروتوكول الخامس (Fifth Protocol)نص على أن تكون مدة التصديق ممتدة لغاية شباط 1999 ولن تدخل الالتزامات الجديدة حيز التنفيذ إلا نهاية 1999.(Qian, 2003,1)

وبذلك اكتملت أركان الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات لتكون أول اتفاقية تؤسس القواعد الأساسية للتجارة في الخدمات، وكانت الاتفاقية انجازاً مهماً بسبب التغطية الواسعة لمعظم قطاعات الخدمات المالية، وبشكل خاص بعد توقيع عدد كبير من أعضاء المنظمة الذين بلغ عددهم (102) عضواً ، وأصبح البروتوكول الخامس وملحق الخدمات المالية فعالة من تاريخ مارس 1999.وتتكون هيكل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات كما نصت عليها الوثيقة الختامية من ستة أجزاء:(بوسالم، 2010، 33)

- الجزء الأول: تعريف الخدمات القابلة للاتجار ونطاقها.
- الجزء الثاني: الالتزامات والمبادئ العامة وتتكون من أربع عشرة مادة.
- الجزء الثالث: يتكون من ثلاث مواد وتشمل الالتزامات المحددة (الخاصة) التي تتفاوض حولها الدول الأعضاء.
- الجزء الرابع: ويتضمن موضوع التحرير التدريجي وأحكام تعديل الجداول المحددة وتتكون من ثلاث مواد أيضاً .
- الجزء الخامس: وجاء في خمس مواد واشتمل الإطار المؤسسي لتطبيق الاتفاقية من ضمنها المشاورات الدورية، وتسوية المنازعات، ومهام مجلس تجارة الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية، والتعاون الفني والعلاقات مع المنظمات الدولية الأخرى.
- الجزء السادس: ويتضمن بعض التعريفات والتوضيحات المساعدة على فهم وإعداد جداول الالتزامات المحددة.

وقد أوضحت الاتفاقية في المادة الأولى ماهية الخدمات التي تسعى الى تحرير التجارة فيها بين الدول الأعضاء، أي أن الاتفاقية تشمل كافة الخدمات القابلة للاتجار (All tradeable services) باستثناء الخدمات الحكومية تلك الخدمات التي ترد ضمن صلاحية الحكومة وممارسة سلطاتها كعمل البنك المركزي، والخدمات الحكومية المقدمة على أسس غير تجارية، وقسمت الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية هذه الأنشطة بالشكل الآتي:**(منظمة التجارة العالمية واخرون، 1995، 257)**

- خدمات الأعمال التجارية (الخدمات المهنية وخدمات الحاسوب).
- خدمات الاتصالات.
- خدمات البناء والتشييد والخدمات الهندسية.

- خدمات التعليم.
- خدمات التوزيع.
- الخدمات البيئية.
- الخدمات المالية.
- الخدمات الصحية والاجتماعية.
- خدمات السياحة والسفر.
- خدمات النقل بأنواعه.
- الخدمات الترفيهية.
- الخدمات الأخرى غير الواردة في أعلاه.

وتتفرع من هذه القطاعات (155) قطاعاً فرعياً ، وكان ذلك أول تصنيف دقيق للخدمات القابلة للاتجار على المستوى الدولي ليتسنى للأعضاء معرفة جميع الخدمات التي تعمل الاتفاقية على تحرير التجارة فيها فضلاً عن توفير عامل السهولة والوضوح للأعضاء في تقديم تعهداتهم والتزاماتهم على أساس القطاعات الرئيسية والفرعية.

ثانياً: تجارة الخدمات ومبادئ تحريرها

1- تحرير تجارة الخدمات

تعرف جاتس تجارة الخدمات في الفقرة الأولى من الجزء الأول إنها توريد للخدمات بإحدى الأساليب أو الأنماط التالية:(Murinde&Ryan,2003, p190)

أولاً : توريد الخدمة عبر الحدود: وتعني عملية انتقال الخدمة من أراضي أحد الأعضاء إلى أراضي عضو آخر من خلال عبور الحدود للخدمة فقط دون انتقال المنتج او المستهلك، ويتجسد ذلك في حالة الخدمات المالية بشراء الأفراد أو المؤسسات الأوراق المالية أو الحصول على قروض من مصارف أجنبية.

ثانياً : الاستهلاك في الخارج: وتعني عملية انتقال المستهلك الى أراضي عضو أخر منتج لتلك الخدمة للحصول عليها، كما هو الحال في أنشطة السياحة، إذ نجد إن (السائح) مستهلك الخدمة ينتقل إلى البلد المنتج للخدمة لاستهلاكها، وكذا الحال بالنسبة لخدمات التعليم.

ثالثاً : التواجد التجاري: وفقاً لهذا النمط يتم توريد الخدمة إلى أراضي العضو (المستهلك) من خلال التواجد التجاري لمنتج الخدمة، حيث ينتقل مورد الخدمة(المنتج) إلى أراضي المستهلك في صورة تأسيس فرع للمنشاة المقدمة للخدمة ومثال ذلك تأسيس فرع لمصرف أجنبي أو شركة تأمين وتقديم خدماتها إلى مستهلكي أحد الأعضاء.

رابعاً : حضور الأشخاص الطبيعيين: تعرض الخدمة وفقاً لهذا الأسلوب في أراضي العضو أيضاً وذلك من خلال أفراد أجانب (منتج) من خلال الإقامة المؤقتة في أراضي العضو الأخر (المستهلك)، ومن أمثلة ذلك عمل المستشارين.

إن تعدد أساليب توريد الخدمات لا تعني أن كل خدمة تقدم بأسلوب محدد من هذه الأساليب بل يمكن لبعض الخدمات أن تقدم بكل هذه الأساليب كالخدمات المالية. ففيما يتعلق بالخدمات المصرفية ستأخذ أحد أو كل السيناريوهات وهي: مباشرة للعملاء عبر الحدود دون أي وجود محلي، أو استثمار مباشر بتأسيس شركة مالية جديدة داخل البلد، أو شراء مزود الخدمة للخدمات المالية الموجودة، أو الدخول في شراكة مع أحدى المصارف المحلية المؤسسة. إذ تترابط الأنماط الأربعة فيما بينها بشكل وثيق، وخاصة النمطان الثالث والرابع، فتحرير أحدهما يستوجب تحرير الأخرى منها. ويشير (Ying Qian, 2003) أن النمطين الأول والثالث من أكثر الأنماط التي قدم الدول الأعضاء تحريرا فيهما في الخدمات المالية،وقد تم ملاحظة تزايد أهمية النمط الثاني وهو الاستهلاك في الخارج بسبب نمو التجارة الالكترونية والخدمات المالية عبر الانترنت واستفادة الأفراد والشركات من الخدمات المالية المقدمة عبر الانترنت وقد أثارت هذه القضية مسالة كيفية فرض القيود على مقدمي الخدمات المالية الأجانب المقدمة من خلال شبكة الانترنت.

أ- مبادئ الاتفاقية وإلتزاماتها

تتميز اتفاقية الجاتس باحتوائها نوعين من المبادئ والالتزامات وهي المبادئ العامة التي نص عليها الجزء الثاني من اتفاقية الجاتس ويخضع العضو إليها بمجرد توقيعه على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ويلتزم بتطبيقها. نتطرق إلى الأساسية منها وهي: (GATS, Articles XVI- XVIII)

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: ويعني أن كل عضو يمنح موردي خدمات عضو أخر معاملة تفضيلية ستعمم هذه المعاملة على وفق هذا المبدأ لموردي الخدمات لأعضاء منظمة التجارة العالمية كافة، مما يؤدي ذلك إلى إزالة التمييز في المعاملة، وانطلاقا من مرونة أحكام الاتفاقية وضعت بعض الاستثناءات لهذا المبدأ، وتمثلت ذلك باستثناء التكامل الاقتصادي، إذ تجيز المادة الخامسة من اتفاقية الجاتس الخروج عن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في حال دخولها في تكتلات اقتصادية وتتبادل الدول المتكتلة تفضيلات في تجارة الخدمات.

2- مبدأ الشفافية: تفرض المادة الثالثة في الجزء الثاني من نصوص اتفاقية الجاتس على الأعضاء أن يقوموا بنشر جميع القوانين والأنظمة والتعليمات الإدارية والاتفاقات الدولية المتعلقة بتبادل الخدمات، وأخطار مجلس تجارة الخدمات بها والتغيرات التي تجرى عليها، لان أي أجراء لم يفصح به من قبل العضو لايسمح به مستقبلا، وتفرض المادة أيضاً على الدول أنشاء نقاط اتصال أو استعلام، مهمتها

توضيح القوانين والإجراءات الإدارية المتبعة في أحدى القطاعات لأي مورد خدمات من الدول الأعضاء، وليس هناك أي استثناء من هذه المادة.

أما الإلتزامات الخاصة فقد نص عليها الجزء الثالث من الاتفاقية وهي خاصة بكل عضو على حدة ويتم ذلك من خلال تقديمه جدولاً بهذه الالتزامات محدداً القطاع الذي يتم تطبيقه عليه، ولذلك وضعت الاتفاقية نموذجاً لجداول الإلتزامات الخاصة يستخدمه الأعضاء أثناء تقديمهم التزامات تحرير في قطاعات الخدمات وهي كالأتي:(GATS, Articles, XVI: 2)

أ- **النفاذ إلى الأسواق:** يلتزم بموجبه الأعضاء بالسماح لموردي الخدمات الأجانب بدخول أسواقها، وحددت الاتفاقية القيود التي يشملها مبدأ النفاذ إلى الأسواق وهي: تحديد عدد الموردين، تحديد قيمة الأصول المتعلقة بتوريد الخدمة، تحديد عدد الأشخاص الطبيعيين، وتحديد الشكل القانوني للوحدة الموردة للخدمة، فضلاً عن تحديد قيمة مساهمة رؤوس الأموال، إن هذه القيود ممنوعة من حيث المبدأ إلا إن الاتفاقية تجيز العمل بهذه القيود شريطة إن تكون قد أدرجت في جداول الالتزامات العضو التي قدمها إلى مجلس التجارة في الخدمات.

ب- **مبدأ المعاملة الوطنية:** يتعهد بموجبه العضو منح الخدمات الأجنبية وموردیها معاملة مماثلة لمعاملة الخدمات المحلية وموردیها، وبإمكان الدولة الاحتفاظ بحقها في فرض بعض الضوابط التي تحقق حماية مصالحها وفقاً لقوانينها وأنظمتها، ويسعى مبدأ المعاملة الوطنية إلى ضمان إتاحة فرص متكافئة للمنافس الأجنبي في حين إن الأعضاء غير ملزمون بضمان نجاحه في السوق.

فيما يخص الخدمات المالية تسعى الاتفاقية إلى تحريرها من خلال إزالة القيود على حساب رأس المال للسماح للتوريد عبر الحدود والاستهلاك في الخارج، ومنح "النفاذ إلى الأسواق" للجميع وذلك بمنح الجميع حق التأسيس أو تقديم الخدمة بحرية في السوق المحلية، وضمان "المعاملة الوطنية"، وعلى السلطات المحلية السعي لمعاملة جميع المصارف على قدم المساواة بغض النظر عن بلد المنشأ، والعمل على خضوع جميع المصارف لنفس الأنظمة الرقابية والضريبية، ووضعت الاتفاقية ملحقاً خاصاً بالخدمات المالية وتناولتها من حيث الأحكام المتعلقة بها والتنظيمات المحلية الخاصة بالخدمات المالية، فضلاً عن تعريف الخدمات المالية التي تشملها الاتفاقية .

1- نوعية الخدمات المالية المشمولة بالاتفاقية

تعد الخدمات المالية من أهم الخدمات التي تناولتها الاتفاقية ومثار الخلاف الذي تأخر المفاوضون في الاتفاق عليه، اذ استمرت المفاوضات حولها أربع سنوات بعد انتهاء جولة الاورجواي وأقرت نهاية عام 1997 واتفق الأعضاء على نفاذ الاتفاقية ابتداً من عام 1999 وأُدرج ملحق خاص بالخدمات المالية يعنى بتعريف الخدمات المالية وتصنيفها، ففي الملحق الخاص بالخدمات المالية عرفت التجارة في

الخدمات المالية أنها "أي خدمة تحمل الطبيعة المالية والمقدمة بواسطة مورد خدمات مالية في دولة عضو في منظمة التجارة العالمية"(GATS, pa.5 (a)

ولايعني ذلك أن الاتفاقية تشمل جميع الخدمات المالية فهناك خدمات مالية تدخل في صلب عمل الدولة وتتعلق بممارسة سلطاتها وقد تم استثناءها وصنفت ضمن الخدمات غير القابلة للاتجار ووضحتها الاتفاقية بأنها: (قابل، 2013، 35)

أ- الخدمات المقدمة من قبل السلطة النقدية (البنك المركزي) أو أية سلطة أو هيئة عامة غرضها تطبيق السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف بهدف المحافظة على الاستقرار النقدي وغيرها من الاهداف.

ب- الخدمات والأنشطة التي تكون جزءا من الضمان الاجتماعي أو الخطط الخاصة بالتقاعد.

جـ- الأنشطة المالية الأخرى التي تقوم بها أية مؤسسة لحساب الحكومة أو بكفالتها.

وبعد استبعاد هذه الخدمات المالية تمكنت الاتفاقية من إدراج الخدمات المالية المشمولة التي تقدم على أسس تنافسية وقسمتها بالوجه الأتي:

1- خدمات التأمين والخدمات المتعلقة بها وهي:

أ- خدمات التأمين على الحياة.

ب- خدمات التأمين على غير الحياة (التأمين على الممتلكات)

جـ- خدمات إعادة التأمين وإعادة إعادة التأمين.

د- خدمات الوساطة في التأمين مثل التوكيلات والسمسرة.

هـ- الخدمات المساعدة على التأمين مثل الاستشارات والخدمات الاكتوارية (المحاسبية) وخدمات تخمين المخاطر وخدمات التعويض عن المخاطر.

2- الخدمات المصرفية والخدمات المالية الأخرى وصنفتها الاتفاقية بأنها:

أ- قبول الودائع والأموال الأخرى من الأفراد والجهات الرسمية.

ب- تقديم كافة أشكال القروض بما فيها القروض الاستهلاكية والقروض العقارية والمساهمات وتمويل العمليات التجارية.

جـ- التأجير التمويلي.

هـ- خدمات المدفوعات والمدفوعات التمويلية بما فيها بطاقة الائتمان والخصم على الحسابات والصكوك السياحية والمصرفية.

و- خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

3- التجارة لحساب المؤسسات المالية أو لغيرها في السوق الأولية وذلك في الأدوات التالية:

أ- النقد الأجنبي.

ب-المشتقات المصرفية والمالية بأنواعها.

ج-أدوات سعر الفائدة وسعر الصرف مثل المبادلة والاتفاقات الآجلة.

د- الأوراق المالية القابلة للتحويل.

هـ- الأدوات الأخرى القابلة للتفاوض والأصول المالية الأخرى بما فيها السبائك.

4- الاشتراك في إصدار كافة أنواع الأوراق المالية والترويج والإصدار الخاص كوكيل وتقديم الخدمات المرتبطة بها.

أ- أعمال السمسرة في النقد.

ب- إدارة الأصول مثل الإدارة النقدية وإدارة محافظ الأوراق المالية.

جـ- خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية بما فيها الأوراق المالية والمشتقات والأدوات الأخرى القابلة للتفاوض.

د- تقديم المعلومات المالية وميكنة البيانات المالية وخدمات البرامج الجاهزة المتعلقة بها بواسطة موردي الخدمات المالية الأخرى.

هـ- تقديم الاستشارات والوساطة المالية والخدمات المالية المساعدة الأخرى ولكافة الأنشطة المذكورة في أعلاه، وكذلك الخدمات المرجعية للمعلومات عن العملاء لإغراض الإقراض وإجراء البحوث وتقديم الخدمات الاستشارية في تملك وإعادة الهيكلة ووضع الاستراتيجيات للشركات والمؤسسات.

يتضح أن الاتفاقية تشمل كافة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التقليدية والحديثة على حد سواء، وتهدف إلى فتح الأسواق المالية بوجه المنافسة الأجنبية وإخضاع أسعارها إلى قوى السوق من خلال إلغاء القيود والتدابير التي تحكم توريد الخدمات المالية الأجنبية وتحقيق حرية النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية. فمهما تعاظمت العوامل الدافعة للبدء والتعجيل بتحرير التجارة في الخدمات إلا أن دوافع التعاملات في المؤسسات المالية تجد تبريرات أكثر لأنها توصف أنها الشرط المسبق الذي يتقدم سوق رأس المال ويعتبر الشريان الأهم الذي يسهل انتقال السلع والخدمات كافة، ومن جهة أخربات الحديث عن الخدمات المالية يأخذ مجالاً واسعاً في الأدبيات الاقتصادية والمالية، وأصبحت الخدمة المالية بمثابة منتج له قطاع يطلق عليه (صناعة الخدمات المالية) وكل خدمة مالية يعبر عنها بأداة وتعكس طرفين هما مقدم الخدمة ومستهلكها وتنبع أهمية تحرير هذه الخدمات من الأهمية الذاتية لهذا القطاع.

المبحث الثاني
الاندماجات المصرفية

أولاً: مفهوم الاندماج المصرفي

تعدد تعريف الاندماج بتعدد طرقه وأنواعه وتسمياته، إذ يعرف الاندماج المصرفي أنه اتفاق بين مصرفين أو أكثر وانصهارها إدارياً في كيان مصرفي واحد بحيث يصبح الكيان الجديد ذا قدرة عالية وفعالية أكبر مما يحقق أهدافٍ لم يكن بإمكان أحد المصرفين تحقيقها قبل عملية الاندماج. فإذا أفضت هذه العملية إلى زوال الصفة القانونية للمصارف الداخلة في عملية الاندماج وأدت إلى ولادة مصرف جديد وبصفة قانونية مستقلة سميت العملية بالاتحاد المصرفي (Consolidation)، وإذا ما أدت عملية الاندماج إلى زوال الصفة القانونية لأحد المصارف (المدموج، أو المستهدف)، وانتقلت ملكيته إلى مصرف أخر (الدامج) يضمن الأخير كافة التزامات المصرف المدموج تجاه الغير في هذه الحالة تسمى العملية بالاندماج (Merger)، وهناك تسمية أخرى للاندماج وهو الاستحواذ (Acquisition) ويتجلى ذلك عندما يقوم احد المصارف بشراء أسهم مصرف أخر كله أو معظمه ويضمه إلى ملكيته دون أن تتغير الصفة القانونية أو الإدارية للمصرف المشتري. (حريز وأخرون، 2014، 112).

بشكل عام والسائد في الأدبيات المصرفية تسمية العملية بالاندماج والاستحواذ، ويقسم الاندماج على وفق معايير وهي:(Fan, 2006, p1)

1- **معيار طبيعة النشاط:** يقسم الاندماج المصرفي على وفق طبيعة النشاط إلى ثلاثة أقسام، فمنها ما يسمى بالاندماج الأفقي وذلك عندما يحدث الاندماج المصرفي بين مصرفين يعملان في النشاط ذاته كأن يندمج مصرفان تجاريان، أو مصرفان استثماريان، ومنه مايسمى بالاندماج الرأسي ويحدث ذلك عندما تندمج المصارف الصغيرة الموجودة في مختلف مناطق البلاد مع المصارف الرئيسة المتمركزة في المدن الكبيرة والعواصم وتتحول المصارف الصغيرة إلى إمتددات للمصارف الرئيسة ويعتبر شكل من أشكال تكامل مراحل الإنتاج، وهو الذي ساد فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. والنوع الثالث يتمثل في الاندماج المتنوع (المختلط) وهو الذي يتم بين مصرفين يعملان في أنشطة مختلفة كالاندماج بين المصارف المتخصصة والمصارف التجارية واحدهما أوكلاهما معاً مع مصارف استثمارية، وهي التي سادت منذ نهاية الخمسينات حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي.

2- **معيار العلاقة بين أطراف الاندماج:** يقسم الاندماج المصرفي إلى ثلاثة أنواع على أساس العلاقة السائدة بين المصارف المندمجة، فالاندماج الذي يتم بموافقة إدارة طرفي الاندماج يسمى بالاندماج الطوعي أو الودي، أما النوع الثاني منه فيسمى بالاندماج القسري او الإجباري ويتم الاندماج في هذه الحالة بالتدخل من السلطة النقدية لتصحيح مسار بعض المصارف المتعثرة ويتزامن هذا النوع من الاندماجات غالباً مع أوقات الأزمات المصرفية، أما النوع الثالث من الاندماجات حسب معيار العلاقة هو

الاندماج العدائي ويطلق على الحالة التي لا تتوفر فيه رغبة بالإدماج من قبل إدارة المصرف المستهدف ويعارض ذلك بينما يقوم البنك الساعي للإدماج شراء أسهم المصرف المستهدف بإغراء المساهمين بأسعار أعلى من سعر السوق.

برغم اختلاف التسميات التي تطلق على عملية الاندماج واختلاف معاييره إلا أنها تسعى كل أطراف الاندماج غالباً إلى تحقيق أهداف من أهمها النمو والاستمرار في ظل سوق تشتد فيه المنافسة سواء المحلية منها أو الخارجية وتسعى المصارف بالاندماج إلى الانتقال إلى وضع تنافسي أفضل، ولعلنا نتطرق إلى بعض النظريات المفسرة للاندماج المصرفي:

1- **نظرية تعزيز الكفاءة:** تفيد هذه النظرية أن الاندماج سببه تعظيم قيمة المصرف وتنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي: (بركان، 2010، 177)

أ- **الكفاءة** يتم الاندماج بهدف تعظيم الأرباح إلى الحجم الذي كانت تعجز المصارف المندمجة تحقيقها بشكل منفرد قبل الاندماج، ويتم ذلك من خلال الذوبان المالي الذي يتيح للمصارف الحصول على رأس مال جديد بتكلفة أقل جراء عملية الاندماج والذي يتيح لها تقليل تكاليف الإعلان والتوزيع وتقديم للخدمات، وعمليات البحوث والتطوير، فضلاً عن الاستفادة من تبادل الخبرات فأحياناً تكون إدارة المصارف الدامجة أكثر مهارة من المصارف المستهدفة.

ب- **نظرية الاحتكار:** تفترض هذه النظرية أن عمليات الاندماج من شأنها أن تحقق السيطرة على السوق، وبالتالي التحكم بالأسعار ومستوى الجودة مما ينعكس ذلك على التكاليف بتخفيضها من ناحية ورفع الأسعار من ناحية ثانية مما يؤدي إلى حصولها على أرباح طائلة، وتصح هذه النظرية في الأسواق الأقل كثافة.

جـ- **نظرية القيمة:** ترى هذه النظرية أن مدراء المصارف الدامجة لديهم معلومات أفضل عن قيمة المصارف المستهدفة بدرجة تفوق معلومات المستثمرين أو المعلومات السائدة في سوق الأوراق المالية، فضلاً عن افتراض هذه النظرية أن الاندماج سيؤدي إلى زيادة قيمتها السوقية وتصح هذه النظرية في عمليات الاستحواذ.

2- **نظرية الكفاية:** حسب وجهة نظر هذه النظرية أن عملية الاندماج عبارة عن إعادة تخصيص الأصول من خلال تحسين أداء الإدارة المصرفية وتؤمن هذه النظرية بمبدأ (2+2=5) أي أن الاندماج سيؤدي الى رفع كفاية إدارة المصارف المستهدفة الى مستوى الكفاية الادارية للمصارف الدامجة مما يدفع ذلك الى ارتفاع الكفاية للمصرفين.(Hosono and others, 2009, 9)

3- **نظرية بناء السيطرة الادارية:** تفيد هذه النظرية أن المدراء يتصرفون انطلاقا من منافعهم الشخصية وهدفهم الأساس تعظيمها بغض النظر عن مصالح حملة الأسهم، لأن قوة المدراء ومراكزهم ومستقبلهم

الوظيفي ترتبط ارتباطاً مباشراً بحجم الشركة، ويدفعهم ذلك الى التخطيط وتنفيذ عمليات الاندماج. (بوشلاغم ورقياق، 2015، 33)

4- نظرية القلق: يحدث الاندماج وفقاً لهذه النظرية نتيجة التباين في التقييم بين كل من البائع والمشتري، فضلاً عن التباين في تقدير حجم المخاطر الناتجة عن التقلبات الاقتصادية، إذ تسود التوقعات المتشائمة وتفسر هذه النظرية موجات الاندماج التي تحدث في أوقات الازمات. (بوشلاغم و رقياق،2015، 35)

ثانياً: حركة الاندماجات المصرفية قبل عقد الاتفاقية

بالعودة الى الوراء قليلاً وبالذات الى ماحدث خلال مفاوضات ادراج الخدمات المالية والتركيز على مواقف الشد والجذب التي حصلت ابان ذلك لاهميتها، إذطُرح في المبحث الأول انه تم الاتفاق على ادراج تجارة الخدمات المالية في أواخر العام 1997بالتحديد في شهر ديسمبر، عندما تم الاتفاق على ادراج تجارة الخدمات المالية في عام 1995 سمي بالاتفاق المؤقت لعدم موافقة امريكا عليه لرفضها تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على أراضيها وسميت بالاتفاقية المؤقتة، وبقي الموضوع معلقاً على مدى المدة الفاصلة بين تاريخ الاتفاقية المؤقتة والاتفاقية الدائمة 1997، حتى تم التوصل الى اتفاق وافقت فيه الولايات المتحدة على تطبيق المبدأ وذلك في تاريخ 31ديسمبر 1997 على أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ مع بداية 1999، ففي دراستنا هذه ستكون نقطة الفصل بين حركة الاندماجات المصرفية قبل الاتفاقية وبعد الاتفاقية بداية سنة 1998 على أساس أن الأعضاء قامت بتهيئة قطاعاتها المالية وبشكل خاص القطاع المصرفي منها وبدأت صياغة استراتيجيتها لمواجهة تداعيات المرحلة القادمة ومتطلباتها من ذلك التاريخ وما قبلها لم تكن متيقنة بأن الاتفاقية ستبرز للوجود لأنها كانت متخوفة من اعادة سيناريو ميثاق هافانا من الجانب الامريكي.

دعنا نتفق أولاًأن عملية الاندماج المصرفي استراتيجية تلجأ اليها المشاريع أو المؤسسات لمواجهة تطورات تطرأ على السوق، من اشتداد المنافسة أو محاولة للنمو الخارجي أو خيار من أجل البقاء.. وغيرها من الاهداف، وأحياناً تجتمع هذه الأهداف معاً، وأخرى تحدث نتيجة لتشريعات من السلطة النقدية نابعة من سياسة اقتصادية معينة تختلف مأربها، ثانياً أن الاندماج حالة طبيعية في الاقتصادات العاملة على أساس قوى السوق، ولكن عندما تكون بغزارة في اقتصاد معين أو على مستوى عدد من الدول الى مستوى الحمى كما يسميه بعض الباحثين "بحمى الاندماج" أو "هوس الاندماج" ذلك يستدعي الوقوف على تداعياتها، فقد شهدت الحياة الاقتصادية موجات من الاندماجات سواًء على مستوى القطاع الصناعي أو المصرفي، وغالباً حركات الاندماجات في المشاريع الصناعية كانت تصاحبها اندماجات مصرفية، لذلك سنت ستشهد بالمراحل التي مرت بها موجات الاندماج ونتعمق قليلاً في التاريخ: (عبدالقادر، 2010، 106-110)

المرحلة الأولى: ظهرت هذه الموجة خلال المدة (1893–1914) في الولايات المتحدة الامريكة، وتميزت بأنها اندماجات افقية–رأسية، وارتبطت بالذعر المالي الذي حدث آنذاك وبلغت ذروتها عام1893، اذ اختفت عدد كبير من المؤسسات المالية بلغت (401) مؤسسة مالية، وأدت الى ظهور الاحتكارات العملاقة التي ألقت بضلالها على السوق المالية وعملت على تثبيت الأسعار وانعكست آثارها على المستهلكين من جميع الطبقات، ورافقت هذه الموجة فساداً ادارياً كبيراً بسبب رشوة المشرعين القانونيين لانجاح صفقات الاندماجات مما دفعت بالحكومة الى اصدار (قانون شيرمن)[1] الذي عُزز بإصدار (قانون كلايتون)[2] للسيطرة على الفساد الاداري ومُنعت على وفقها الاندماجات الافقية.وقد انحصرت الاندماجات في بريطانيا في القطاع الصناعي، وابرزها دمج ثمان شركات لتنتج شركة يونايتد كوليريز، وقيام شركة جي بي كوتس من خلال اندماج ثلاث شركات سيطرت على (16) مصنعاً فيما بعد، وانتهت هذه المرحلة مع بداية الحرب العالمية الأولى 1914.

المرحلة الثانية: تنحصر هذه المرحلة في المدة الفاصلة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وأزمة الكساد الكبير أي (1919–1929)، ففي الولايات المتحدة ركزت الاندماجات على النوع العمودي منها بعدما منعت الاندماجات الافقية على وفق قانون كلايتون، اذ انخفض عدد المصارف الامريكية بواقع خمسة آلاف مصرف في غضون ثمان سنوات لينخفض عددها من (30,149) عام 1921 لتصل الى (25,113) مصرف عام 1929.

المرحلة الثالثة: انحصرت هذه المرحلة بين (1955–1978) أي بعدما وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها وخلفت دماراً كبيراً على مستوى جميع القطاعات في اوربا، وصاحبت هذه الفترة إعادة بناء الصناعة الاوربية وكان الاندماجات إحدى أهم سمات هذه المرحلة وخاصة على مستوى القطاع الصناعي الى حد سميت بمرحلة الاندماجات، ولم يكن القطاع المصرفي بمعزل عن هذه الموجة ويتجلى ذلك بوضوح في الجدول (1)، فقد تطورت صفقات الاندماج المصرفي على مختلف أنواعها وبشكل كبير مقارنة بفترة الأساس (1951–1954) التي بلغت (81) صفقة لتبلغ ذروتها في الفترة (63–1966) لتصل الى (361) صفقة، أي بواقع (4.4) اضعاف لتنخفض عام1978 الى (110) صفقة وتقترب من النقطة التي بدأت منها في بداية المدة وكانت حصة الاسد للاندماجات المتنوعة (المختلطة)، ونستطيع

(1)– قانون شيرمان (Sherman Act1890) يعد من القوانين المهمة في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية اقره الكونجرس شرع لمكافحة الاحتكار، ويفسر الاحتكار على وفقه بأنه انشاء تكتل من قبل مجموعة من الشركات الكبرى لغرض السيطرة على السوق بشكل كامل.

(2)– قانون كلايتون (The Clayton 1914) شرع هذا القانون لتعزيز قانون شيرمان في مكافحة الاحتكار من خلال ادخال تعديلات جوهرية واجرائية على الأخير، فضلاً عن تضمنه نظاماً لإنقاذ الحالات التي تثبت انها منافية لمبادئه من تنقسم الى ثلاث مستويات واعفاءات وتدابير علاجية أخرى.

القول أنها بداية تأسيس المصارف الشاملة، بالمقابل انخفضت الاندماجات الافقية على حساب كل من الاندماجات العمودية (الرأسية).

المرحلة الرابعة:هي المرحلة التي سبقت عقد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وانحصرت في المدة (90-1997)،إذ أن -وكما استعرض في المبحث الأول- تم الاتفاق عليه نهاية عام 1997، فقد دخل الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية مرحلة جديد بعد انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي وسياسات التحرير التي تقودها العولمة الاقتصادية وصاحبتها ثورة المعلومات والاتصالات، فظهرت على إثرها موجة جديدة من الاندماجات المصرفية، فعلى مستوى الدول الاوربية شهد عدد المصارف تراجعاً واضحاً ، ففي هولندا مثلاً انخفض عدد المصارف من (153) مصرفا الى (127)، وأصبحت عددها في إيطاليا (1003) عام 1997 بعد أن كانت (1065) مصرفا في عام 1990، ولم تكن اسبانيا بمعزل عن هذه الموجة، وانخفض عدد مصارفها من (362) عام 1990 ليصل الى (314) مصرفاً . وقد بلغت قيمة هذه الاندماجات بضخامتها لتتجاوز (400) مليون يورو عام1997، أما على مستوى الدول الاوربية بشكل عام في 1997 فقد بلغ عدد الصفقات المصرفية تقريبا (100) صفقة جمعت القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى بقيمة مليار يورو تقريبا، أما القطاع المصرفي في الولايات المتحدة فقد شهد موجة من الاندماجات أيضاً اذ انخفضت عدد المصارف فيها من (11,968) عام 1990 ليصل الى (8,855) مصرفاً عام 1997 اي انه بلغ عدد صفقات الاندماج فيها (3,113) صفقة اندماج.

الجدول (1) الاندماجات على مستوى العالمحسب أنواعها للمدة(1951-1978)

السنوات / نوع الاندماجات	54-51	58-55	62-59	66-63	68-67	1978
الأفقية	30	60	44	54	26	21
الرأسية	10	34	48	53	34	13
المختلطة						
- توسيع السوق	05	09	22	17	01	صفر
- توسيع الإنتاج	30	101	104	189	216	37
أخرى	6				84	39
المجموع	81	214	264	364	361	110

Source: Fred Weston –mergers restructuring and corporate – prentice hall USA,1999, p13.

ثالثاً: الاندماجات المصرفية بعد عقد الاتفاقية

في هذه الفقرة سنعرض الاندماجات التي حدثت بعد عقد اتفاقية الجاتس ويتم التركيز على سنة 1998 لأنه التوقيت الذي شهد حركة اندماجات كبيرة من حيث العدد والقيمة، وهو التوقيت الذي اطلق العنان

فيه للمصارف نحو التحرر وممارسة نشاطاتها في كل أسواق العالم وانتشرت في هذه الفترة صفقات الاندماج الدولي وبشكل كبير، سيتم التطرق الى تجارب الاندماجات في اوربا وامريكا والاندماجات الدولية التي حدثت في سنة 1998، ومتابعة مسارها مابعد ذلك:

1- الاندماجات المصرفية في اوربا: لجأت المصارف الاوربية الى عمليات الاندماجات الكبرى أي تلك التي تحدث بين المصارف الكبرى، لخلق كيانات مصرفية عملاقة تستطيع المنافسة على المستوى العالمي، اذ يوضح الجدول (2) أن عدد الصفقات التي عقدت في المدة مابعد 1998 تقاربت في العدد مع الصفقات التي ابرمت قبلها وبفارق بسيط، ولكن المفاجئة كانت في قيمة هذه الصفقات اذ انها كانت انفجارية القيمة، وكان الفارق بينها وبين الصفقات التي حدثت من قبل كبيراً جداً وصلت الى اضعاف واقرب مثال على ذلك اندماج اكبر مصرفين المانيين الذي بلغ قيمة الصفقة (1.2) ترليون دولار، وعُدّت بانها أكبر صفقة في تاريخ الاندماجات المصرفية. وعرفت اوربا في هذه الفترة ثلاثة أنواع من صفقات الاندماج منها ما يحدث بين مصارف الدولة الواحدة، وأخرى ما بين البلدان الاوربية، وثالثة مع دول العالم الأخرى، و يشمل الجدول الصفقات المحلية والصفقات التي عقدت مابين المصارف الاوربية، اما الصفقة التي وقعت بين مصرفي دويتش الالماني وباتكرز تراست الامريكي عام 1998 هي الصفقة الدولية الكبيرة التي بلغت قيمتها أكثر من (10) مليارات دولار.

وقد تمددت بعض المصارف الاوربية آنذاك نحو الاندماجمع مصارف خارج حدود اوربا كما يوضحه ذلك الملحق(1) وذلك لاتساع السوق بسبب التحرير المصرفي الذي نتج عن اتفاقية الجاتس، سعياً منها الى تقوية وضعها التنافسي من جهة، وتأمين مؤطئ قدم في الأسواق الخارجية مع بداية تحرير الأسواق المالية التي تبدأ مع حلول العام 1999 كما تم الاتفاق عليه من قبل اثناء توقيع الاتفاقية، فقد بلغت هذه العمليات أوجها من قبل المصارف الاسبانية بواقع (66) صفقة اندماج مع مختلف دول العالم، وكان وجهة المصارف الاوربية متجهة الى دول اوربا الشرقية وبشكل كبير الى بولندا اذ تم دمج واستحواذ (33) مصرفاً فيها وكانت للمصارف الالمانية حصة الاسد منها وهي (13) اي ما يقارب نسبة (40%) منها.

الجدول (2) عدد صفقات الاندماج المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى وقيمتها(مليون يورو)

البيان / السنوات	المصارف المحلية		المؤسسات المالية المحلية الأخرى		المصارف غير المحلية		المؤسسات المالية عبر الحدود	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1997-90	61	476	17	311	8	247	14	58
2001-98	66	1346	14	1131	13	1062	7	605

European Central Bank, Annual Report, 2001.

2-**الاندماجات المصرفية في الولايات المتحدة:** بدأت المصارف الامريكية في وقت مبكر بعقد صفقات الاندماج اذ شهد الربع الأول من عام 1998صفقات اندماجات كبيرة، اذ يشير الجدول (4) الى نمو الصفقات المصرفية بواقع (71) صفقة في العام 1998 مقارنة بعام1997.أما قيمة تلك الصفقات فقد ارتفعت كثيراً كما هو في اوربا، اذ ارتفعت بضعف مما كانت عليه في عام 1997، ويدل ذلك على أن الاندماجات التي حدثت في هذه المدة انحصرت بين المصارف الكبيرة، فهناك دراسات تشير الى أن القطاع المالي الامريكي شهد صفقات اندماج واستحواذ كبيرة جداً بلغت(1400) صفقة وبلغت قيمة هذه الصفقات (1.62) ترليون دولار عام 1998.وتشير دراسة(Pilloff, 2010) أنه خلال (10) سنوات بعد عام 1994 اندمجت مايقارب (3,517) مصرف في امريكا وبلغت اجمالي أصولها وودائعها أكثر من (5.2) ترليون دولار.

الجدول (4) الاندماجات المصرفية في الولايات المتحدة

البيان / السنة	العدد	حجم الأصول (Mn$)	نسبة أصولها	حجم الودائع (Mn$)	نسبة ودائعها
1997	422	311,871	5.3	230148	6.1
1998	493	836970	13.3	580972	14.7
1999	333	276643	4.2	186440	4.6
2000	255	200963	2.8	98190	2.2
2001	231	359495	4.6	236067	5.0
2002	203	150186	1.8	92102	1.8
2003	184	88330	1.0	66950	1.2

Pilloff,Steven, Bank merger activity in the United States, 1994-2003, DIANE, 2010.

3- الاندماجات في المناطق الأخرى: فلم تقتصر عمليات الاندماج والاستحواذ على الدول المتقدمة في اوربا وامريكا بل امتدت لتشمل دولاً أخرى مثل اليابان أيضاً ، فقد اندمج مصرف متسيبوشي مع مصرف طوكيو عام1998 وهما من المصارف الكبيرة أيضاً وعملت الحكومة على وضع خطة اصلاح نظامها المالي ووافقت على ضخ مايقارب (7,500) مليار ين لإعادة رسملة المصارف الكبرى في البلاد، وفي عام 1999 اندمجت ثلاث شركات يابانية لتكّون شركة ضخمة سميت القابضة العملاقة برأس مال قدره (140) مليار دولار تقريبا، وقد شملت هذه الحركة القطاعات المصرفية في الدول النامية في كل انحاء العالم أيضاً سواء في آسيا وشرق أوربا ودول امريكا اللاتينية وافريقيا، واخذت صيغة الاندماجات الداخلية والإندماجات عبر الحدود، كما هو في الجدول (3).

ويوضح الشكل (1) حركة الاندماجات المصرفية وتموجاتها من حيث العدد والقيمة خلال الفترة (1985-2013)، ويتبين من الشكل أن حركة الاندماجات المصرفية العالمية مرت بعدة مراحل خلال هذه المدة، اذ أن عدد صفقات الاندماج وصلت أعلى مستوى له في عام 1995 ليبلغ (2000) تقريبا صفقة اندماج واستحواذ، وكانت قيمتها أقل بقليل من (2) مليار دولار، وانخفضت من حيث العدد والقيمة عام1996 لتصل قيمتها الى أدنى مستوى، واستمرت بارتفاع ملفت للانتباه من حيث العدد والقيمة أواخر1997 حتى أوائل2000 اذ وصلت قيمتها أعلى مستوى له على الاطلاق وبلغت أكثر من (500) مليار دولار، لم يحدث له مثيل إلا خلال الأزمة المالية عام2008.

الشكل (1) الاندماجات المصرفية على مستوى العالم من حيث العدد والقيمة

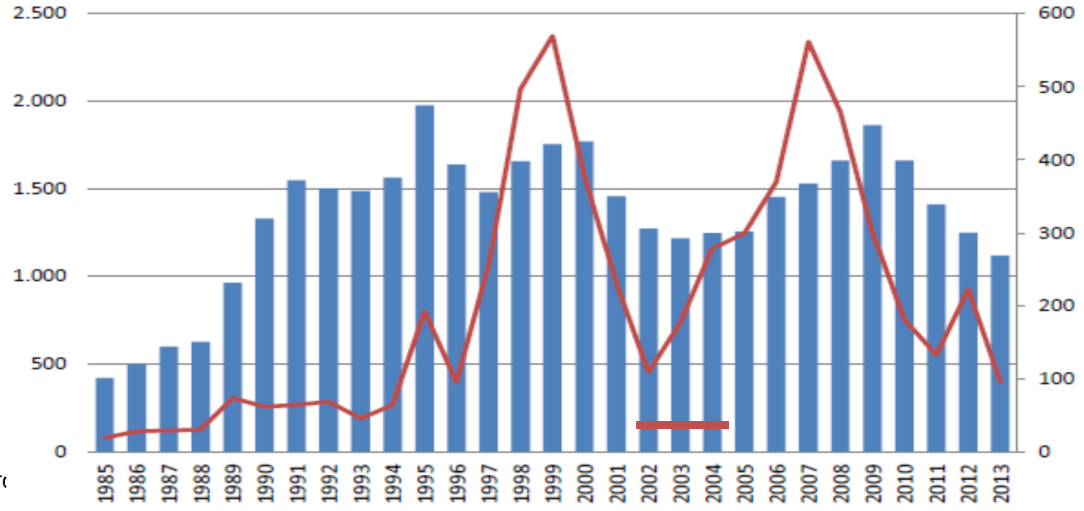

Sourc

ملاحظة: المحور العمودي الايمن يمثل قيمة الصفقات (بليون دولار$)، والمحور العمودي الايسر يمثل عدد الصفقات.

كل ذلك يشير الى أن القطاعات المصرفية على مستوى العالم مرت بموجة اندماج واستحواذ كبيرة جدا في المدة التي عقدت فيها اتفاقية الجاتس، وتركزت هذه الموجة في الدول المتقدمة من حيث العدد والقيمة تحضيراً منها للمرحلة التحريرية وايماناً منها بتكامل السوق المصرفي العالمي وبداية مرحلة جديدة تتخللها النفاذ الى أسواق التمويل الدولي وتسودها المنافسة الشديدة، والاندماج كما اشير اليه سابقاً أنه إحدى الاستراتيجيات المؤدية الى تقوية الموقع التنافسي للمشاريع بشكل عام والمؤسسات المالية والمصرفية بوجه خاص، لذلك هبت المصارف لتحدث هذه الموجة من الاندماجات.

المبحث الثالث

حركة الاندماجات المصرفية وتوسع دور المصارف والتنافسية

أولاً: حركة الاندماجات المصرفية وتوسع دور المصارف(المصارف الشاملة)

تعدد تعريف المصارف الشاملة، اذ يعرفها بعض الكتاب على انهاتلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة

والمتجددة بحيث أنها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال(عبدالمطلب، 2000، 19)، أو أنها المصارف التي تجمع بين الوظائف التقليدية للمصارف والوظائف غير التقليدية التي تتعلق بالاستثمار. أي ان المصارف التجارية دخلت مجالات الاستثمار وفق هذا النظام بشكل لاتتقيد به بالعمل المتخصص كأن تقدم خدمات تجارية أو صناعية أو زراعية.. بل أصبح المصرف يقدم خدماته المتنوعة الى القطاعات كافة وحتى أصبحت تقدم خدمات تأمينية أيضاً ، وللاقتراب من ماهية المصارف الشاملة ينبغي توضيح أهم الخدمات الإضافية التي باتت تقدمها المصارف:(غزازي، 2008، 25)

1- إدارة إصدارات الأوراق المالية من أسهم وسندات.
2- تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية للعملاء.
3- خدمات حفظ وإمساك دفاتر الأوراق المالية للعملاء.
4- ضمان الاكتتاب والسمسرة وأعمال صناديق الاستثمار.
5- الخدمات الخاصة لعمليات الإدماج وشراء الشركات .
6- التمويل التأجيري .
7- الاستشارات المالية .
8- المضاربة في أسواق العملات والمعادن والبضائع والعقارات.
9- استحداث أدوات مالية جديدة مثل (المشتقات المالية)وتداولها في أسواق رأس المال.
10- إصدار صكوك على قوة مديونيات قائمة وطرحها للتداول سواء في أسواق رأس المال أو خارجها في ما يعرف بنشاط التوريق أو التسنيد، وخدمات التأمين احيانا.

كانت فكرة المصارف الشاملة المانية الاصل، اذ بدأت العمل بها منذ القرن التاسع عشر في بعض مصارفها وتوسعت خلال الستينات من القرن العشرين حتى أصبحت السمة المميزة للنظام المصرفي الالماني، والقانون المصرفي الالماني يميل نحو الطابع الشمولي في تنظيم العمل المصرفي ولايتدخل في البنية التنظيمية للمصارف بل ينحصر دور السلطات التنظيمية على الرقابة والاشراف الخاصة بالملاءة والسيولة. ونشأت المصارف التجارية العملاقة في فرنسا في القرن التاسع عشر أيضاً والتي حاولت الجمع بين منح الائتمان وجمع الودائع وبين الخدمات المرتبطة بأسواق المال، وفي بريطانيا وكندا كانت المصارف مقيدة في عملها في مجال جمع الودائع ومنح الائتمان قصير الأجل، فضلاً عن فتح الحسابات وكانت المصارف الكندية أكثر تقييدا من المصارف البريطانية، أما الخدمات المتعلقة بأسواق المال كانت مقتصرة على الوسطاء الماليين المتخصصين، واتجهت الدولتان الى تبني نظام المصارف الشاملة منذ عام1960. (بوسالم، 2010، 195)

أما الولايات المتحدة فقد اتجهت نحو الصيرفة الشاملة بعد اصدار الكونكرس الامريكي قانون مؤسسات الإيداع عام 1982 والذي منح المصارف حرية التوسع في تقديم خدمات غير مصرفية بالإضافة الى الخدمات التي تقدمها، وهو نفس تاريخ طرح تحرير تجارة الخدمات قبل جولة الاورجواي، وذهبت المصارف الشاملة الأمريكية الى تقديم خدمات مثل التأجير التمويلي والاتجار بالعملة واصدار الأوراق المالية وإدارة المحافظ. (بوسالم، 2010، 195)

ويوضح الجدول (5) التنظيم المصرفي في الدول المتقدمة ومجموعة العشر (G10) من حيث سماحها للمصارف التجارية لتقديم خدمات مصرفية غير تقليدية، اذ يقسم الجدول دول المجموعة على أساس سماح الانظمة المصرفية للمصارف التنويع في تقديم الخدمات المالية، وتصنفها على أساس الأكثر تنوعا من حيث تقديم الخدمات المصرفية غير التقليدية، ويبين الجدول وبشكل عام ان جميع هذه الدول تسمح لمصارفها تقديم خدمات متنوعة (بدرجات متباينة) وخدمات التأمين بشكل مباشر أو غير مباشر، والمجموعة الأولى أكثر انفتاحا في هذا المجال ثم الاخر وهكذا..، باستثناء اليابان وايرلندا منعت المصارف من تقديم خدمات تأمينية.

لو تمعنا النظر في الخدمات التي تقدمها المصارف الشاملة نجد أنها هي الخدمات التي شملتها اتفاقية الجاتس في تصنيف الخدمات المصرفية التي تسعى الى تحرير التجارة فيها، وذلك من خلال إلغاء القيود المفروضة على حركة الخدمات المصرفية عينها أو حركة مورديها وأعلنت مرحلة جديدة تسودها المنافسة على مستويين المحلي والدولي.

الجدول (5) الانشطة المسموحة للمصارف التجارية بممارستها في الدول المتقدمة

الدولة		الأوراق مالية	التأمين	العقارات	الاستثمار في مؤسسات غير مالية	التبعية لمؤسسة غير مالية
بنوك ذات	أستراليا	لا قيود	مسموح	لا قيود	لا قيود	لا قيود
أنشطة بالغة	سويسرا	لا قيود	مسموح	لا قيود	لا قيود	لا قيود
الاتساع	UK	لا قيود	مسموح	لا قيود	لا قيود	لا قيود
	فرنسا	لا قيود	مسموح	مسموح	لا قيود	لا قيود
بنوك ذات	ألمانيا	لا قيود	مفيد	مسموح	لا قيود	لا قيود
أنشطة متسعة	إيرلندا	لا قيود	ممنوعة	لا قيود	لا قيود	لا قيود
	إسبانيا	لا قيود	مسموح	مقيد	لا قيود	مسموح
بنوك ذات	ايطاليا	لا قيود	مسموح	مقيد	مقيد	مقيد
أنشطة مقيدة	كندا	مسموح	مسموح	مسموح	مقيد	مقيد
بعض الشيء	اليونان	مسموح	مقيد	مقيد	لا قيود	لا قيود
بنوك ذات	اليابان	مقيد	ممنوع	مقيد	مقيد	مقيد
أنشطة مقيدة	USA	مقيد	مقيد	مقيد	مقيد	مقيد

المصدر: العنتري، سلوى الاتجاهات الحالية للصناعة المصرفية في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل، قضايا التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ع12، 1998، ص71.

ملاحظة – مسموح: بامكان المصرف تقديم خدمات في الانشطة المذكورة على ان تكون بعضها من خلال شركات تابعة.

– لاقيود: بامكان المصارف تقديم الانشطة المذكورة مباشرة دون قيود.

إن قيام هذه المصارف بمزاولة كل هذه الانشطة نتج عنه تحديات تمثلت بتوفير الموارد الضخمة بشقيه المادي والبشري الكفء (التي تقوم عليها المصارف) فضلاً عن الامكانيات المالية الضخمة لبناء قدرة تنافسية عالية تقوى على المنافسة في السوق المالية الدوليةوتحافظ على موقعها وثقلها وتعظم أرباحها.من هنا رأت إدارات هذه المصارف وأحيانا بتشجيع من سلطاتها التشريعية أن اقرب استراتيجية توفر هذه الإمكانيات هي الاندماج، بعبارة أخرى ان هذه المصارف لم تطلب عملية الاندماج إلا لتأمين متطلبات المرحلة الجديدة مما حذت نحو عقد صفقات اندماج ضخمة لتحصل على ميزة تنافسية أو تحتفظ بأسواقها السابقة على الأقل.

ثانياً: الاندماج المصرفي والمنافسة

تشير النظرية الاقتصادية الى أن المنافسة الكاملة في قطاع معين، على الرغم من صفتها النظرية إلا أن الاقتراب منها، يضمن الربح العادل للمنتج ويحفزه الى تحقيق الكفاءة في مدخلاته من جهة، والسعر العادل والجودة العالية للمستهلك من جهة أخرى. في دراسة قدمها كل من (Fan & Goyal, 2002) شملت مجموعة من الاندماجات في المشاريع الصناعية في سلسلة زمنية، استنتجا فيها أن الاندماجات

التي تحدث في قطاعات متنوعة (الاندماج الافقي) من الصناعة تؤثر إيجاباً في رفاهية المستهلك، لأن ذلك سيؤدي الى تكامل بعض مراحل الانتاج مع بعضها، وتنخفض تكاليف انتاجها وبالتالي أسعار مخرجاتها، في حين أن الاندماجات الرأسية (العمودية) يكون وقعها سلباً في الرفاهية، لأنها تولد الاحتكارات مما يؤدي الى سيطرة عدد قليل من المنتجين على السوق وتحكمهم بأسعار الوحدات المنتجة هدفاً منها في الحصول على مستوى عالٍ من الارباح وترتفع أسعار الوحدات المنتجة وبالتالي تنخفض مستوى الرفاهية، وبحسب نفس الدراسة أن نسبة الاندماجات التي حدثت في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي كانت اندماجات عمودية في القطاع الصناعي بينما ارتفعت نسبة الاندماجات الافقية أيضاً من (6%) في الستينات لتصبح (17%) في التسعينات.

وما يقال عن الاندماجات في القطاع الصناعي غالباً ماينطبق على الاندماجات في القطاع المصرفي، لأن صفقات الاندماج المصرفي التي تمت في فترة التسعينات كانت اندماجات متنوعة شملت مؤسسات القطاع المالي، فمنها ما تمت بين مصارف تجارية ومصارف استثمارية ومنها ماتمت بين مصارف وشركات تأمين، اذ أن تكوين المصارف الشاملة كانت أحد الاهداف التي كانت تسعى اليها هذه الصفقات، بسبب ما احتوته الاتفاقية من الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة، سعيا منها التوسع في الأسواق الدولية والاستفادة من فتح الأسواق من خلال تقديم خدمات مصرفية متعددة. ولا يتم ذلك الا من خلال جودة الخدمات المقدمة وانخفاض أسعارها، فعندما تم الاندماج بين مصرف سيتكروب ومجموعة ترافلرز كروب للخدمات المالية عام 1998 لتكوين شركة عالمية ضخمة سميت (سيتي كروب بنك) بصفقة قيمتها (140) مليار دولار، بإستراتيجية أساسها تقديم خدمات مالية لأكثر من(100) مليون زبون في أكثر من (100) دولة، اثار حفيظة رئيس اتحاد المصارف اليابانية، واعتبر هذه الصفقة صدمة له ولليابانيين، وافاد انه على المصارف اليابانية أن تبذل مزيداً من الجهد لمنع تسرب أموال المستثمرين اليابانيين الى الأسواق الخارجية (بوزعرور و دراوسي، 2004، 142)، وتتمكن المصارف المندمجة من تحقيق ميزتها التنافسية عن طريق :

- تحقيق الوفورات المالية الناتجة عن حصول شروط أفضل من المصارف المركزية باعتبارها الملجأ الأخير للاقراض، وامكانية الاستفادة من السيولة التي تتوفر لدى أحد المصرفين في الكيان المصرفي الجديد.
- زيادة معدلات النمو والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وزيادة نصيب المصرف من السوق المصرفية، فضلاً عن الوفورات المتحققة على أثر التنوع التي اتاحتها التوسع في الخدمات المقدمة وبالتالي تحقيق استقرار الربحية وتوزيع المخاطر.

- الوفورات الإدارية التي تنتج عن إمكانية جذب واستقطاب الكفاءات الادارية المصرفية، فضلاً عن اتاحة الفرصة لتدريب العمالة وأعدادها وتوفير الخدمات اللازمة التي تنعكس بشكل ايجابي على ادائها.
- القضاء على الطاقات المصرفية العاطلة من خلال تنويع الخدمات المقدمة، وترشيد تكاليف التشغيل وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة.
- تحقيق الوفورات الداخلية من خلال مزج عمليات تكنولوجيا المعلومات للمصرفين المندمجين، وامكانية الاستفادة من مخرجات ثورة الاتصالات والمعلومات والتوسعفي ميكنة الخدمات المصرفية التي تستوعب تكلفتها المصارف ذات الامكانيات المالية.
- الوفورات الضريبية التي تتحقق جراء الاندماج التي تؤدي الى تخفيض الضريبة المفروضة على الوحدة المنتجة وبالتالي انخفاض تكاليف انتاجها.
- تتيح الاندماج امكانية توسيع قاعدة الودائع وزيادة اجالها وضمان جودة الخدمات المقدمة للعملاء وتوفير الضمانات للعملاء.

ذلك يعني ان حركة الاندماجات التي أُطلقت لها العنان ابان عقد اتفاقية تجارة الخدمات انطلقت من سعي المصارف الى صنع كتل مصرفية ومالية ضخمة ضمن الصناعة المصرفية، تقدم عدد كبير ومتنوع من الخدمات وتستهدف أسواق جميع الدول من خلال مد شبكة اخطبوطية من الفروع في كل الدول والمدن الكبرى في العالم حاملاً ميزة تنافسية عالية تستند على وفورات الحجم مرة ووفورات التنويع مرة أخرى.

مما لاشك فيه ان الدول المتقدمة تمتلك موارد بشرية كفئة على مستوى تنظيم التشريعات المصرفية مما قد يقلل من الاثار السلبية لحركة الاندماجات المصرفية من حيث تأثيرها السلبي في النظام التنافسي في أسواقها المحلية مما يضمن لمستهلكيها العدالة في أسعار الخدمات المقدمة من قبل هذه المصارف، ولكن الوضع سيختلف مما لو دخلت هذه الكيانات المصرفية الضخمة الى الأسواق المصرفية للدول النامية، والتي تعاني من ضعف تشريعاتها وامكانياتها الادارية والرقابية، فضلاً عن ضعف مصارفها التي لاتقوى على منافسة المصارف الأجنبية التي ستنفذ الى أسواقها ولو استطاعت فانها لن تستطيع الاستمرار وبالتالي ستؤدي الى انهيارها وتصبح المصارف الأجنبية هي المسيطرة على أسواقها وبالتالي تفرض شروطها على حكوماتها مما ينعكس ذلك على سياساتها الاقتصادية، وعلى مستهلكيها من حيث أسعار الخدمات المقدمة لها وتصبح اقتصاديات هذه الدول رهينة المصارف الأجنبية.

الخاتمة

توصلت الدراسة الى نتائج عدة تتمثل بالاتي:

1- لم يكن تأجيل نفاذ اتفاقية الجاتس إلى نهاية عام 1999إلا لمصلحة الدول المتقدمة لأنها رأت أن قطاعاتها المالية وبشكل الخاص المصرفية منها بحاجة الى اعادة هيكلة تتناسب والتحديات التي ستفرض عليها من نفاذ الاتفاقية، فرأت أن هذه الفترة كافية لتعمل على تأسيس مؤسسات مالية قادرة على العمل في الفترة المقبلة، ومن المستحيل ان تقوى الدول النامية خلال فترة قصيرة مثل هذه من تأسيس مثل هذه المؤسسات.

2- صنفت اتفاقية الجاتس الخدمات المصرفية انها جميع الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية الحديثة لذلك كان الوجه الغالب لهذه الموجة من الاندماجات المصرفية اندماجات متنوعة حدثت بين مصارف ومؤسسات مالية كالمؤسسات الاستثمارية او شركات التأمين، وبه أصبحت المصارف تقدم خدمات مالية شاملة انطلاقا من تصنيف الاتفاقية.

3- تعد الاندماجات المصرفية إحدى الاستراتيجيات التي تلجأ اليها المصارف للتكيف مع المستجدات التي تطرأ على السوق لتقوية قدرتها التنافسية، لذلك كل موجة من موجات الاندماجات التي حدثت على مستوى العالم ارتبط بتغير ما سواء على مستوى الاقتصاد القومي لدولة ما أو على مستوى الاقتصاد الدولي.ومن خلال استقراء البيانات المتاحة لموجة الاندماجات الضخمة التي حدثت في نهاية التسعينات والتي بدأت منذ نهاية 1997 وبداية 1998 واستمرت حتى 2002بين مؤسسات مالية ضخمة أدت الى ولادة مؤسسات مالية ومصرفية ضخمة من حيث الامكانيات المالية، اذ أصبحت تفوق ميزانيات هذه المؤسسات مؤسسات عدة دول من الدول النامية، ويمكن القول بانها أول اضخم موجة اندماجية حدثت في تاريخ الاندماجات.

4- اشتدت موجة الاندماجات المصرفية بسبب المرحلة الجديدة التي أعلن عنها بعقد اتفاقية الجاتس كإحدى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ليكتمل الوجه المالي لظاهرة العولمة التي شرعت الدول الرأسمالية المتقدمة بتنفيذها، بهدف فتح الحدود الدولية امام مصارفها العملاقة لتسيطر على مقدرات الشعوب.

5- قد لايؤثر تحرير تجارة الخدمات المالية على الأسواق المالية والمصرفية ومصارف الدول المتقدمة لأن كلٌ منها ذهبت الى إعادة هيكلة قطاعاتها المصرفية وصولاً بها إلى المستوى الذي تقوى على منافسة بعضها البعض، فدخول المصارف الأجنبية الى أسواق هذه الدول ستنعكس بشكل ايجابي على رفاهية شعوبها من خلال انخفاض أسعار الخدمات المصرفية، في حين الوضع سيختلف إذا مادخلت هذه المصارف العملاقة الى أسواق الدول النامية وبشكل كبير على مؤسساتها المصرفية.

المراجع

1- بركان، زهية، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع2، 2010.

2- بن عيسى، شافية، اثار وتحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.

3- بوزعرور، عمار ودراوسي مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات، 2004.

4- بوسالم، فاطمة، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010.

5- بوشلاغم، فتيحة وحنان رقياق، الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة جامعة اكلي محمد أولحاج، 2015.

6- حريز، هشام، رايس عبدالحق، دبابش عبدالمالك، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطر، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.

7- ضيف، روفية، استراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة منتوري- قسنطينة-الجزائر، 2004.

8- عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة: عملياتها-إداراتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

9- عبدالقادر، مطاي، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المالي، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، ع7، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة محمد خيضر، 2010.

10- العنتري، سلوى الاتجاهات الحالية للصناعة المصرفية في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل، قضايا التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ع12، 1998.

11- غزازي، عمر، الخدمات المصرفية في ظل التحولات العالمية، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، ع4، 2008.

12- قابل، محمد صفوت، تحرير الخدمات المالية واقتصاديات البنوك، بدون مكان نشر، 2013.

13- قنوع، نزار وآخرون، الاندماج المصرفي وضروراته في العالم، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م31، ع1، 2009.

14- منظمة التجارة العالمية وآخرون، دليل الاعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، جنيف-سويسرا، 1995.

15- Alexander,Kern, The World Trade Organization and Financial Stability:The Balance between Liberalisation and Regulation in the GATS, Cambridge Endowment for Research in Finance Cambridge University, 2003.
16- Berger, Allen and Loretta Mester,Explaining the Dramatic Changes in Performance of U.S. Banks, Financial Institutions Center, WP No.1, Vol.6, 2001.
17- Eckert, Martin, The Gats: a Glimmer of Hope for a multilateral Liberalization of Financial Services Markets, Ph.D thesis McGill University, Canada. 1995.
18- Fan, Joseph and Vidhan Goyal, On the Patterns and Wealth Effects of Vertical Mergers, The Journal of Business, Vol.79, No.2, 2006.
19- General Agreement of Trade in Services (GATS). www.wto.org/english/docs_e/legal_e/26-gats.pdf
20- Hosono, Kaoru, Koji Sakai, and Kotaro Tsuru, Consolidation of banks in Japan: causes and consequences, Financial Sector Development in the Pacific Rim, East Asia Seminar on Economics, Vol.18, University of Chicago Press, 2009.
21- Murinde, Victor, and Cillian Ryan, The Implications of WTO and GATS for the Banking Sector in Africa, The World Economy, Vol.26, No.2, 2003.
22- Pilloff, Steven, Bank merger activity in the United States 1994-2003, DIANE Publishing, 2010.
23- Qian, Ying, Financial Services Liberalization and GATSAnalysis of the Commitments Under the General Agreement on Trade in Services (GATS) at the World Trade Organization, The 2nd Annual Conference of PECC Finance Forum Issues and Challenges for Regional Financial Cooperation in the Asia-Pacific Resort & Spa, Hua Hin, Thailand July8-9, 2003.
24- Thomson Financial, Institute of Mergers, Acquisitions and Alliances (IMAA) analysis.www.imaa-institute.org/statistics-mergers-acqnistion.html

الملحق(1) عدد صفقات الاندماج الدولية عبر الحدود لغاية 2005

	Home country acquirer																		
Home country target	AU	BE	DE	FR	GE	GR	HU	IS	IR	IT	LU	NE	PL	PO	SP	SE	CH	TR	UK	Total
Argentina				1						1		1			12					15
Australia																	1		2	3
Austria		1		1	4				1				1				1			9
Belgium		1		1	1						1									4
Brazil				2								4		1	5				1	13
Bulgaria				2		1	1													4
Canada				1						1										2
Chile					1										5					6
Colombia															6				1	7
Croatia					1		1			1										3
Czech Republic	2			1	3					2										8
Denmark					1			1								6				8
Estonia																3				3
Finland																1				1
France		2		4	4						2	2	2		1	1	4		3	25
Germany				5							3		2			1				13
Greece				3	2															5
Hungary	3				4			1		2		1	1		1					13
India		1																		1
Ireland			1																2	3
Italy	1			5	5							4			4				1	20
Lebanon				1																1
Luxembourg		2	1	2																5
Mexico															13					13
Morocco				2	1															3
Netherlands					1															2
Norway			1				1									2				6
Poland	1	5	2	1	13							1	4	3		3				33
Portugal				1								1			7					9
Romania				3		3	1			1										8
Slovak Rep		1					1			4										6
Slovenia				1																1

South Africa				1	1									1					1	4
South Korea				1	3															4
Spain				3	3	1				2	4			3					4	20
Sweden			2																	2
Switzerland				1	1					2							1			5
Thailand												1								1
Turkey				1																2
UK		1	1	1	2					1						3		1	1	11
US				2								4			1	4	1		3	15
Venezuela																3				3
Total	7	14	8	47	51	5	5	4	1	22	8	21	6	10	66	16	8	1	20	320

Source: Beccalli, Elena, Pascal Frantz, M&A operations and performance in banking, Journal of Financial Services Research,36,2-3,2009.
AU:Austria, BE:Belgium, DE:Denmark, FR: France, GE:Germany, GR:Greece, HU:Hungary, IS: Iceland, IR:Ireland, IT: Italy, LU: Luxembourg,NE:Netherlands, PL:Poland, PO: Portugal, SP: Spain, SE:Sweden, CH:Switzerland, TR:Turkey, UK: United Kingdom.